المملكة المغربية

وزارة الإقتصاد والمالية

وزارة الإقتصاد والمالية

عرض حول دور وزارة الاقتصاد والمالية في مواكبة نمو البنوك التشاركية

ملتقى اليسر العلمي للمالية التشاركية

الاثنين 17 يونيو 2019

محـاور العـرض

مؤشرات نشاط النظام البنكي

دور الوزارة في تطوير المنظومة المغربية للبنوك التشاركية

الأهداف الاستراتيجية لتطوير القطاع

مؤشرات نشاط النظام البنكي

مؤشرات نشاط النظام البنكي

1 الفاعلين في القطاع المصرفي

- 19 بنك تقليدي
- 5 بنوك و 3 نوافذ تشاركية
- 32 شركة تمويل متخصصة
- 13 جمعية للسلفات الصغيرة

2 مؤشرات عن حجم القطاع المصرفي المغربي

- 147٪ من الناتج الداخلي الخام
- الودائع: 94٪ من الإنتاج الداخلي الخام
- القروض: 93٪ من الإنتاج الداخلي الخام

3 توزيع الأصول حسب المساهمين

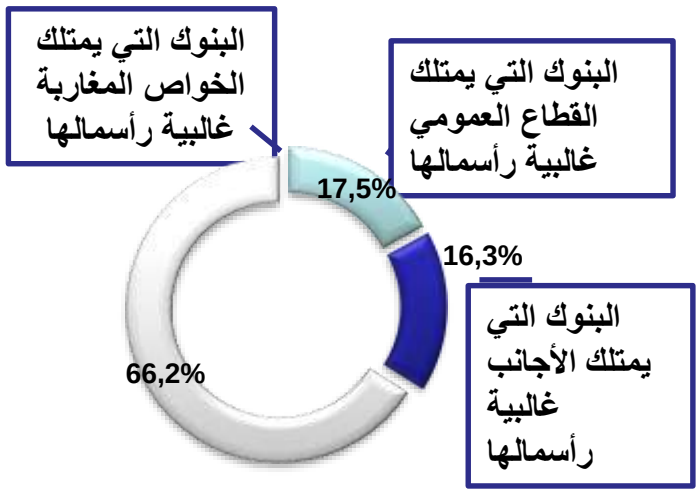

4 البنوك المغربية بالخارج

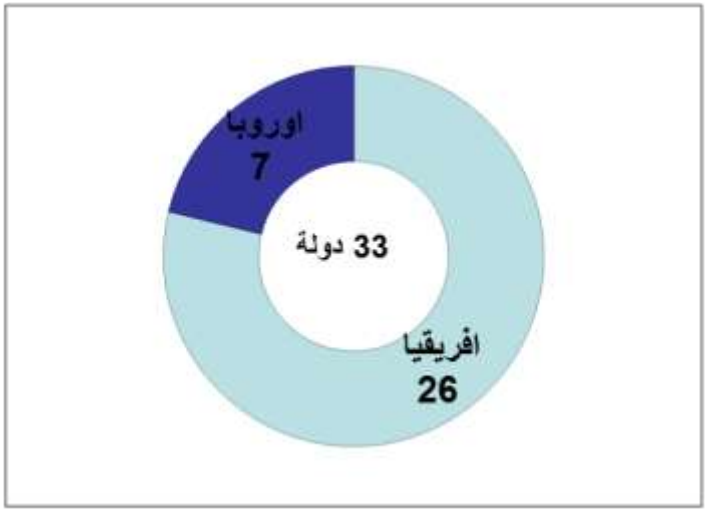

لقد مكن وضع منظومة متكاملة لاحتواء خصوصيات المالية التشاركية من بلوغ الأرقام التالية:

إنشاء 109 وكالة بنكية

مكنت من جمع إجمالي الودائع يقدر بمليار و600 مليون درهم

وفتح حوالي 62 000 حسابا جاريا

ما سمح للبنوك التشاركية من منح إجمالي تمويلات بالمرابحة بقدر 5 ملايير و200 مليون درهم.

دور الوزارة في تطوير المنظومة المغربية للمالية التشاركية

1- وضع إطار تشريعي شامل ومتكامل منذ سنة 2013

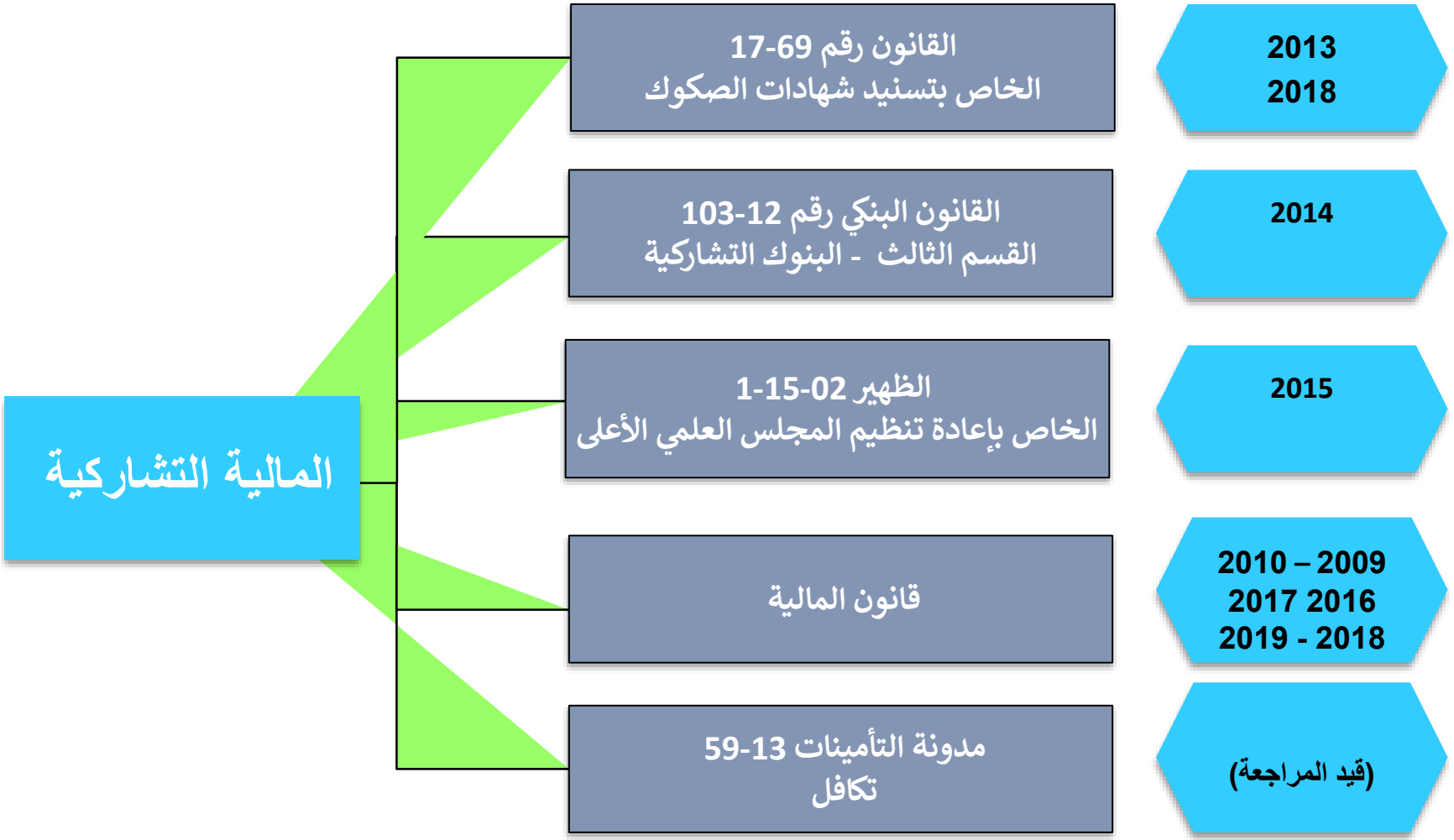

2- مواكبة الإطار التنظيمي للمالية التشاركية من خلال المصادقة على المناشير المتعلقة

- بالمواصفات التقنية لمنتجات المرابحة و الاجارة و المشاركة و المضاربة و السلم و الاستصناع، وكذا كيفيات تقديمها الى العملاء.
- بشروط و كيفيات تلقي و توظيف الودائع الاستثمارية من قبل البنوك التشاركية و غيرها من مؤسسات الائتمان و الهيئات المعتبرة في حكمها.
- بتحديد شروط و كيفيات مزاولة البنوك للأنشطة و العمليات التي تقوم بها البنوك التشاركية.
- بتحديد شروط وكيفيات عمل وظيفة التقيد بآراء المجلس العلمي الأعلى.

3- مراجعة الإطار المحاسبي التشاركي بإدخال التعديلات اللازمة (PCEC) وكذا وضع الإطار الاحترازي (الملاءة و الأموال الذاتية).

4- العمل على بلورة وتكييف آليات دعم الولوج، وخصوصا آليات الضمان، الخاصة بالمنتوجات المالية التشاركية بشراكة مع صندوق الضمان المركزي

5- تشجيع الإطار التعاقدي عبر تطوير عقود نموذجية موجهة لكافة الفاعلين من أجل توحيد المساطير وتجنب الاختلاف

- مصادقة اللجنة الشرعية للمالية التشاركية على:

- نماذج الوثائق التعاقدية المتعلقة بمنتج المرابحة لتمويل العقار والمركبات المنقولات (التجهيز المهني و المنزلي)؛
- نموذجي اتفاقيتي الحساب تحت الطلب و للسندات الخاصة بالبنوك التشاركية؛
- عقد الوكالة بالاستثمار للتمويل ما بين البنوك؛
- عقد الودائع الاستثمارية المطلقة لأجل؛
- شهادات الصكوك السيادية القائمة على ملكية منافع الأصول المؤجرة.

- اللجنة بصدد البت في صيغة جديدة تخص الوثائق التعاقدية المتعلقة بالإجارة المنتهية بالتمليك؛

كما تعتزم المجموعة المهنية لبنوك المغرب عرض الوثائق التعاقدية المتعلقة بمنتج السلم و المضاربة و المشاركة.

ولا تزال الوزارة منكبة من أجل استكمال المنظومة ومنفتحة على كل مبادرة من شأنها تسريع وثيرة تطوير القطاع

الأهداف الاستراتيجية لتطوير القطاع

الأهداف المسطرة للمالية التشاركية

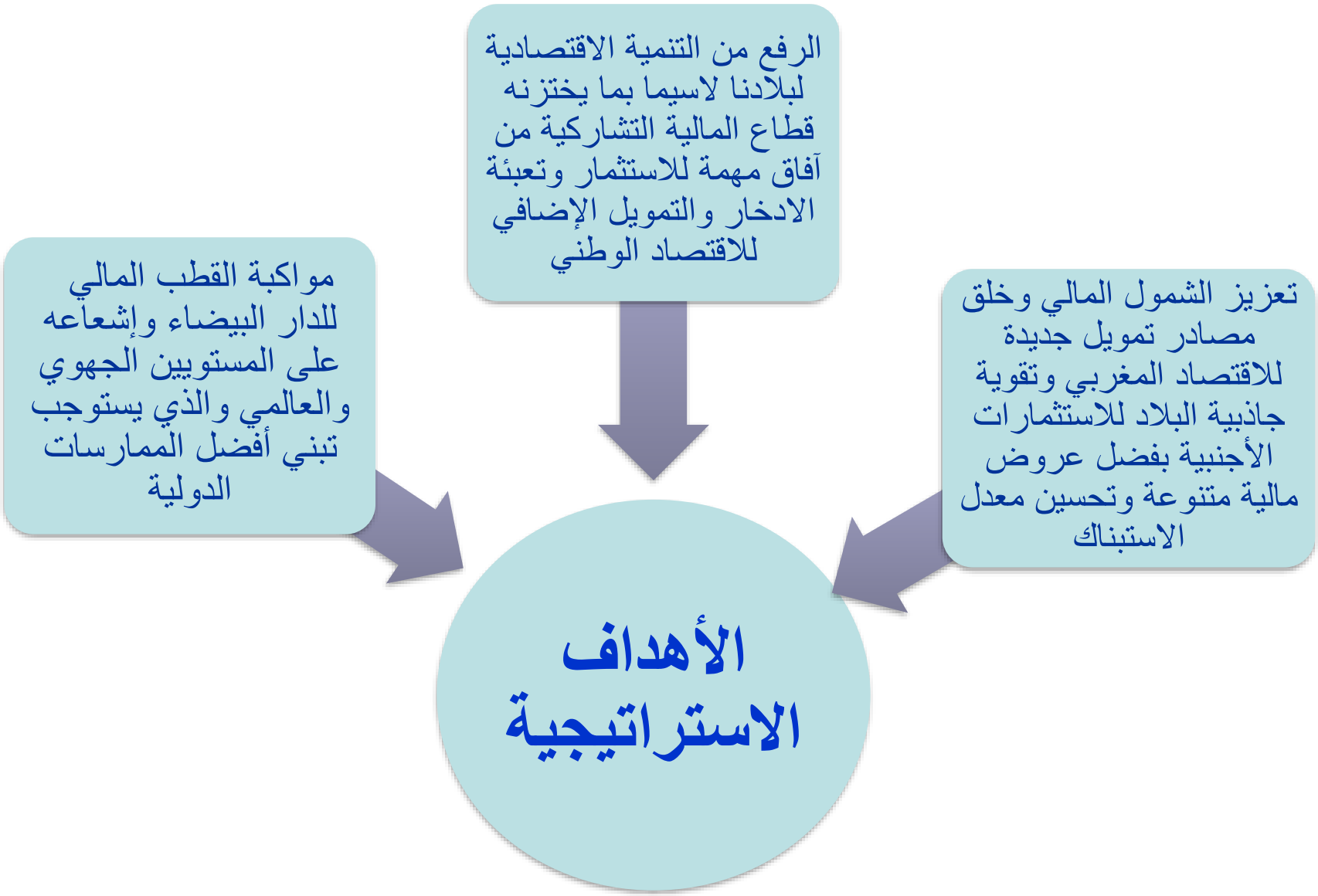

المملكة المغربية

وزارة الإقتصاد والمالية

وزارة الإقتصاد والمالية

شكرا على حسن انتباهكم